

... تقطيعهم قطعة قطعة ثم
إعدامهم ورميهم طعاما للكلاب



كراهية بلا حدود



لا أعلم لماذا البحرين توجع رأسها مع بيانات
المفوض السامي... اتركوه ينجح ولا تردوا
على خزعبلاته

رصد خطاب الكراهية في البحرين لـ 2017

النائب السابق محمد خالد نموذجاً



في سنة ٢٠١٧ تم رصد ٤٥٣ مادة إعلامية ورسائل تحرض أو تساعد في التحريض على الكراهية الطائفية والسياسية والعنف من قبل النائب السابق محمد خالد، بلغت ذروتها في شهر يناير/ كانون الثاني ١١٠ مادة كراهية، ومايو/ أيار ٩٨ مادة كراهية.

ومن الملاحظة في المواد التي ينشرها استخدام العبارات الحاطة بالكرامة الإنسانية وتشبيه المعارضين السياسيين بأسماء وتصرفات الحيوانات، بالإضافة إلى التعمد في نشر الاهانات للمفوض السامي لحقوق الإنسان بسبب تعليقه حول القضايا الحقوقية في البحرين، وتسمية النشطاء الحقوقيين بالخونة والعملاء والناهقين.

يضاف إلى ذلك ما ينشره من مواد تهين معتقدات المسلمين الشيعة عبر الدعوة إلى الدوس بالحداء على معتقداتهم أو نشر مضردات تهين رموز الشيعة، أو وصفهم بعبادة الأوثان وتكفيرهم

المقدمة

يعكف النائب البرلماني السابق محمد خالد على نشر مواد اعلامية تحرض على الكراهية والعنف والازدراء بمعتقدات الطائفة الشيعية وذلك عبر موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، ورغم الانتقادات التي تنشر عبر التقارير الحقوقية الخاصة بخطابات الكراهية فإن المسؤولين البحرينيين لازالوا يستقبلونه، وهو ما يفسر تقشي وباء الإفلات من العقاب تجاه المتورطين بالتحريض على الكراهية في البحرين، كما هو حال لقاءات رئيس الأمن العام طارق الحسن، وهو متورط آخر بنشر خطابات الكراهية، ويقابل ذلك يتعرض بعض المواطنين إلى الملاحقات القضائية بسبب ممارستهم لحرية التعبير عن الرأي في مواقع التواصل الاجتماعي كما حدث للصحافي فيصل هيات.

أنه أداة في يد الأعداء.. اتركوه
ينبح ولا تردوا على خزعلاتته»،
وبتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٢ نشر
تغريدة بتمام الساعة ١٠:٥٤م
يقول فيها:



«هذا الذي يسمى بالمفوض
السامي الذي يتهم البحرين
(كذبا) بتدهور وضع حقوق
الإنسان فيها! - يبدو أنه ساقط
في الجغرافيا فهو لا يعرف إلا
البحرين».



وفي ٢٠١٧/٣/١٩ نشر تغريدة
يقول فيها:
«في حال وصول المسمى «المفوض
السامي» لبحرين أرجو أن
يعطى درسا في التقية».

والرافضة، واهانة أحد كبار
مراجع الدين الشيعة السيد
علي السيستاني.

كما كان لافتا دعوته في
التحريض على العنف ومنها
الدعوة لتقطيع أجساد المتهمين
ورميها كقطعام للكلاب، ونشر
صورة لثلاثة مواطنين تعرضو
للإعدام بعد محاكمة غير عادلة
اعتمدت على اعترافات انتزعت
تحت وطأة التعذيب، كتب فيها:
إنني أرى رؤوس المجوس الخاوية
قد أينعت وحن وقت قطافها.

إهانة المفوض السامي

نشر النائب السابق محمد خالد
بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٢ تغريدة ورد
فيها:

«لا أعلم لماذا البحرين توجع
رأسها مع بيانات المفوض
السامي الذي أثبت منذ ٢٠١١

«وجوه الخيانة والعمالة التي تنهق
ضد البحرين في جنيف».



وفي ٢٤/٨/٢٠١٧ نشر تغريدة
كتب فيها:
«الذين يكذبون ويروجون عن
#غرف_الموت في سجون البحرين
يعلمون أنها سجون ٧ نجوم ولكن
في دمهم الكذب والولاء الأعمى
لايران ولحزب الشيطان».

الدعس بالحذاء على معتقدات الشيعة



وبتاريخ ٢٤/٤/٢٠١٧ نشر تغريدة
تحمل وسم #أبناء_الكراهية_
صناعة_ثقافة_الحسينية، بالإضافة
إلى عملها إعادة تغريد لما نشره @
tahadulaimi وهو يقول:
«العلة في التشيع لا في الشيعة هذا
هو الحبل السري الرابط الذي



وفي ١٦/٣/٢٠١٧ قال في تغريدة:
«خاطئ من يظن أن دخول المدعو
المفوض السامي للبحرين سيجعل
الدكاكين الحقوقية والدول
الأجنبية ترضى عنا» ولن ترضى
عك اليهود ولا النصارى..».



وتسائل في تغريدة ١٦/٣/٢٠١٧:
«هل سيكون دور المفوض السامي
الذي سيزور البحرين (لا أهلا ولا
سهلا به) نسخة مكررة للبسيوني
لمنح مرتزقة إيران المزيد من
«البهرجة الإعلامية»؟».

تقويض المجتمع الحقوقى

ونشر تغريدة في ٢/٥/٢٠١٧ وضع
فيها صور الحقوقين البحرينيين
المشاركين في الاستعراض الدوري
الشامل لملف البحرين الحقوقى
كتب فيها:



وفي ٢٠١٧/٢/٨ نشر تغريدة أرفقها بصورة مكتوب فيها: «قال شيخ الإسلام ابن تيمية: الرافضة هم أصل كل فتنة وبلية، وكثير من السيوف التي سلت على المسلمين إنما كانت من جهتهم والذي ابتدع دين الرافضة ابن سبأ كان زنديقا ملحدا عدوا للإسلام وأهله».

إهانة ضحايا الإعدام والتحرير على العنف



وفي ٢٠١٧/١/١٤ نشر تغريدة تعليقا على أحكام الإعدام يقول: «السعودية نفذت القصاص في رأس الإرهاب #نمر_النمر ولم تلتفت للناهقين والناهقين، خيرا فعلت البحرين

يجعل فك الاشتباك بين العربي والفارسي مستحيلا إلا باللجوء إلى آلية الدعس بالحذاء».



وفي ٢٠١٧/٧/٧ نشر تغريدة يقول فيها: «لا تستغربوا أن تتحول البحرين يوما ما ثالث دولة في العالم بعد إيران والعراق في المزارات والتبرك بالقبور.. لذلك نقول صح النووووم».



كما أعاد تغريد ما كتبه @omar_madaniah وهو يقول: «حاخام يهودي كبير يعترف بأن اليهود هم من زرعوا السيستاني الإيراني مرجعا للوثنيين وباعتراف المعمم الحيدري».

علما بأن المقصود في هذه التغريدة هو أحد كبار مراجع الدين للطائفة الشيعية، وتم وصفه بأن مرجع (للوثيين)!



وفي ٢٦/٢/٢٠١٧ نشر تغريدة
قال فيها:

«المفروض من رجال الأمن
في البحرين إذا قبضوا على
الارهابيين في موقع الحادث أن
يفرغوا الرصاص في رؤوسهم بدلا
من دخولهم في سجون ٧ نجوم».



وفي ١١/١١/٢٠١٧ نشر تغريدة
يقول فيها:

«نتمنى أن لا يكون مصير
الارهابيين الذي فجرنا أنابيب
النفط بعد القبض عليهم سجون
٧ نجوم .. فأقل ما يستحقونه هو
«حد الحرابة» بتقطيعهم قطعة
قطعة ثم إعدامهم ورميهم طعاما
للكلاب.. فأرض البحرين أظهر
من أن تلتوث بأجسادهم العفنة
النتنة».

بتنفيذها للقصاص بالأذنان
والعقبى بالرؤوس».



وكتب في ١٤/١/٢٠١٧ في تغريدة
وضع فيها صور ضحايا الإعدام
والقتل خارج إطار القانون كتب
فيها:

«إنني أرى رؤوس المجوس
الخواوية قد أينعت وحن وقت
قطافها».

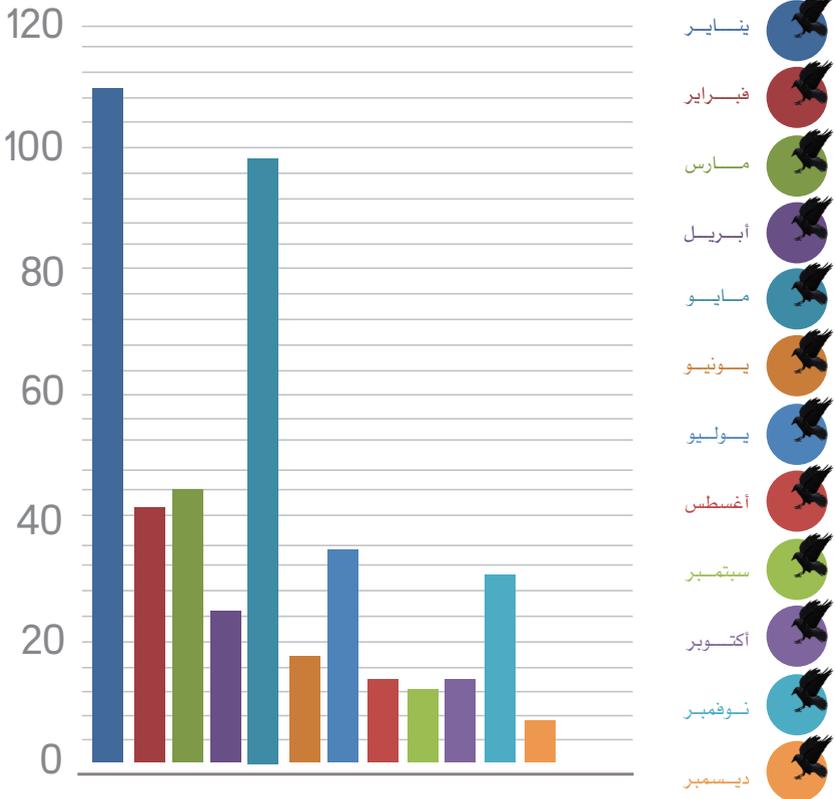


وفي ١/١/٢٠١٧ نشر تغريدة كتب
فيها:

«أتمنى أن أسمع الليلة عن رمي
كلاب إيران بالرصاص الحي
وتركهم كالجيف في الطرقات،
فهذا أقل شيء يستحقونه بعد
قتلهم».



رصد خطاب الكراهية للنائب السابق محمد خالد - 2017



عدد مواد الكراهية		الشهر
	١١٠	يناير 
	٤٢	فبراير 
	٤٥	مارس 
	٢٥	أبريل 
	٩٨	مايو 
	١٨	يونيو 
	٣٥	يوليو 
	١٤	أغسطس 
	١٢	سبتمبر 
	٣١	نوفمبر 
	١٤	أكتوبر 
	٩	ديسمبر 
	٤٥٣	المجموع الكلي

رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦م تتضمن التالي حول معاقبة كل صاحب سلطة قانونية أو اتفاقية أو غير قانونية مارس التمييز أو الفصل العنصري بالإخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين بسبب الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو العقيدة أو الرأي السياسي، ويكون للتمييز والفصل العنصري في المادة المعاني المبينة في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، والاتفاقية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام ١٩٧٣، ويعد ظرفاً مشدداً إذا كان الفاعل موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة، وتتحقق واقعة التمييز والفصل العنصري إذا تم حرمان فرد أو فئة من المواطنين من مزايا، أو تحميلهم التزامات أو نعتهم بنعوت لا تقوم على معايير محددة تطبق على جميع المواطنين.

التوصيات

١ على السلطات البحرينية اتخاذ إجراءات فورية لانتهاء خطاب الكراهية من قبل شخصيات سياسية تابعة للدولة وكتاب صحافة بسبب دورها في التمييز ضد الشيعة.

٢ على السلطات البحرينية اتخاذ تدابير لمواجهة خطاب الكراهية من قبل الشخصيات السياسية والصحفيين الحكوميين في وسائل الإعلام وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

٣ أن تضغط الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان على السلطات البحرينية لموائمة التشريعات المحلية مع مبادئ كامدن ٢٠٠٨، وخطة عمل الرباط ٢٠١٢، الداعية إلى حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية.

٤ تعديل المادة ١٧٢ من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون